

الى السيد وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

مؤشرات تفاقم المديونية العمومية خلال سنة 2023

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

أفادت المندوبية السامية للتخطيط أن المديونية العمومية ستتفاقم خلال سنة 2023 لتصل إلى 83.2% من الناتج الداخلي الإجمالي، وأوضحت المندوبية في عرضها للميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2023، أن الدين العمومي الإجمالي سيستقر في حدود 83.2 في المائة من الناتج الإجمالي سنة 2023 عوض 82.5 في المائة سنة 2022، مما يعني أن الخزينة ستقوم حسب قانون المالية 2023 باللجوء إلى الاقتراض في حدود 130 مليار درهم عوض 105.3 مليار درهم سنة 2022، منها أكثر من 69 مليار درهم عبر الاقتراض الداخلي و60 مليار درهم عبر الاقتراض الخارجي، الشيء الذي سيؤدي إلى تفاقم مديونيتها. لذا فإنني أسألكم السيدة الوزيرة عن الإجراءات التي ستخذونها للتحكم في تفاقم المديونية العمومية.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نعيمة الفتحاوي